

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٠٠٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها المعقودة

في ١٩٩٧/٧/٢٨ ؛

وبناء على ما عرضه وزير الثقافة ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة آثار حمام ثابت الأثرى الكائن برقم ٢٩١ شارع محمد باشا محمود بالقصيرية - مدينة أسيوط - محافظة أسيوط .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقار المشار إليه في المادة السابقة ومساحته لإجمالية ٧٤٠ مترا مربعا تقريبا والموضحة حدوده ومعالمه وأسماء ملاك الظاهرين بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١١ ربيع الأول سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ١٤ يونية سنة ٢٠٠٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

وزارة الثقافة

مذكرة للمعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة على أنه (يجرى نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة والتعويض وفقاً لأحكام هذا القانون) .

كما تنص المادة الثانية من القانون المشار إليه على أنه : (بعد من أعمال المنفعة العامة في تطبيق أحكام هذا القانون ما يعد من أعمال المنفعة العامة في قانون آخر ، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء إضافة أعمال أخرى ذات منفعة عامة إلى الأعمال المذكورة ، وكما يجوز أن يشمل نزع الملكية فضلاً عن العقارات اللازمة للمشروع الأصلي أية عقارات أخرى ترى الجهة القائمة على أعمال التنظيم أنها لازمة لتحقيق الغرض من المشروع أو لأن بقائها بحالتها من حيث الشكل أو المساحة لا يتفق مع التحسين المطلوب) .

ويكون تقرير المنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية مرفقاً به :

(أ) مذكرة بيان المشروع المطلوب تنفيذه .

(ب) رسم بالتخطيط الإجمالي للمشروع والعقارات اللازمة له .

كما تنص المادة الرابعة عشر من القانون سالف الذكر على أنه يكون للجهة طالبة نزع الملكية الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التي تقرر لزومها للمنفعة العامة وذلك بقرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه ينشر في الجريدة الرسمية ويشمل بيانا إجمالياً بالعقار واسم المالك الظاهر مع الإشارة إلى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة ويبلغ قرار الاستيلاء لذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يعطون بموجبة مهلة لاتقل عن أسبوعين لإخلاء العقار ويترتب على نشر قرار الاستيلاء اعتبار العقارات مخصصة للمنفعة العامة وتكون لذوى الشأن الحق في تعويض مقابل عدم

الانتفاع بالاعمار من تاريخ الاستيلاء الفعلى إلى حين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية ويتم تقدير التعويض عن عدم الانتفاع بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون من خلال شهر من تاريخ الاستيلاء وتقوم الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية بإعلان ذوى الشأن بذلك وله خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلائه بقيمة التعويض حق الطعن على هذا التقرير على النحو المبين بالمادة رقم (٩) من هذا القانون ولا يجوز إزالة المنشآت والمباني إلا بعد انتهاء الإجراءات الخاصة بتقرير قيمة التعويضات تقديراً نهائياً .

يقع حمام ثابت بمنطقة القصيرية بمدينة أسيوط - محافظة أسيوط ويعتبر من أهم الآثار الإسلامية حيث إنه يمثل النموذج الثانى للحمامات صعيد مصر بعد حمام على بيك الفقارى بجرجا ومن المرجح أن تاريخه يرجع إلى نهاية العصر العثمانى :

ويتكون الحمام من :

المدخل : يقع فى الناحية الغربية من الحمام .

الفسقية : وهى عبارة عن مساحة مربعة يغطيها سقف خشبى مسطح تتوسطه شخشيخة للإضاءة والتهوية ويوجد على جوانبها الأربعة جلسات مرتفعة عن الأرضية وأرضية الحمام من الرخام الملون بألوان متعددة جميعها تشكل عناصر زخرفية بديعة توضح مدى اهتمام الفنان الإسلامى بمثل هذه الإنشاءات المعمارية فى تلك الفترة .

القسم الثانى : تصل إليه عن طريق ممر منكسر وهو عبارة عن حجرة يغطيها قبوبة فتحات للإضاءة وهو يستخدم كحجرة دافئة .

القسم الثالث : تصل إليه عن طريق الحجرة الدافئة سائلة الذكر والحجرة مربعة الشكل تقريباً يغطيها قبة ضحلة بها أيضا فتحات للإضاءة ويفتح على هذه الحجرة أربع أيونات يوجد بكل منها حوض مياة ويتخلل هذه الأيونات فتحات أبواب صغيرة تؤدى إلى خلاوى تغطيها قباب ، كما يوجد مغطسان للحمام كل منهما عبارة عن حجرة بها حوض فى الأرضية ينزل إليه بدرجة .

ونظراً لما يثله حمام ثابت الأثرى من أهمية تاريخية وأثرية والحالة التي أصبح عليها فإنه لا بد من إجراء ترميم دقيق وشامل ، وقد رأى السيد المهندس بالمنطقة بضرورة إجراء أعمال ترميم شاملة من تدعيم الأثاثات وترميم الشروخ والحوائط والقباب والعقود وتغيير التالف من الأسقف الخشبية وعمل شبكة صرف صحي لتصريف مياه الحمام وعمل استكمال لبلاطات الأرضيات طبقاً للزخارف الموجودة وعمل طبقة عازلة للأسطح لمنع تسرب الأمطار على أن يتم عمل تقرير معمارى مفصل لحالة الأثر مدعم بالصور وقد رأى السيد / رئيس وحدة الترميم الدقيق ضرورة استكمال قطع الفسيفساء فى المصاطب والأرضيات وتنظيف الفسقية والأعمدة وترميم الكسور بها وتنظيف الألواح الرخامية لمرجودة بأجزاء متفرقة من الحمام وعمل غطاء زجاجى ملون لفتحات الإتارة بالحمام .

وحيث إن حمام ثابت مسجل ضمن الآثار الإسلامية والقبطية بالقرار رقم ١٣٥٧

سنة ١٩٥١ المنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١١٥ فى ١٧/١٢/١٩٥١

وحيث يبلغ جملة مسطح الحمام ٢٤٠م^٢ تقريبا وحدوده كالاتى ،

الجهة الغربية : شارع محمد باشا محمود .

الجهة الشمالية : رقم (١٥٤) تنظيم شارع فاروق الأول ، ٣٠٧ تنظيم شارع محمد

باشا محمود .

الجهة الشرقية : رقم ١٥٠ تنظيم شارع فاروق الأول ، رقم ٣ تنظيم زقاق أيوب

من شارع الوكابيل .

الجهة الجنوبية : رقم (٢٨٩) ، (٢٨٧) تنظيم شارع محمد باشا محمود ،

وكذا تبع ١٤ ، ٢٦ مكرر ٤/ت ١٤ زقاق أيوب من شارع الوكابيل ، زقاق أيوب

من نفس الجهة .

ولما كان هذا الحمام ملكية خاصة بورثة المرحوم / محمد محمود حسن عابده طبقاً للبحث الظاهري للملكية وهم :

- ١ - محمود محمد محمود حسن عابده .
- ٢ - أحمد محمد محمود حسن عابده وشهرته رشاد .
- ٣ - محمد عز الدين محمد محمود حسن عابده .
- ٤ - صلاح الدين محمد محمود حسن عابده .
- ٥ - سميرة محمد محمود حسن عابده .
- ٦ - بدر محمد محمود حسن عابده .
- ٧ - ثريا محمد محمود حسن عابده .
- ٨ - ليلى محمد محمود حسن عابده .

وأن هذه الملكية الخاصة يحميها الدستور ، وأن الهيئة تسعى للحفاظ عليه باعتباره من المنافع العامة آثار واعتباره ثروة قومية وأثرية طبقاً لأحكام قانون الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣

وحيث إن اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية وافقت بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢٨ على نزع ملكية حمام ثابت الأثرى رقم ٢٩١ شارع محمد ياشا محمود بالقصيرية بمدينة أسيوط - محافظة أسيوط .

لذلك فقد أعد مشروع القرار المرفق - ويتشرف وزير الثقافة بعرضه للتفضل - عند الموافقة - بإصداره .

تحريراً في ٢٣/٤/٢٠٠٠

وزير الثقافة

فاروق حسنى